

# بايدن يتسلح بخبرته لاستعادة الدور الأميركي في سوريا

## سياسة الإدارة الجديدة تجاه إيران وروسيا وتركيا عامل حيوي في المعادلة السورية

يشهد الملف السوري حالة من الترقب الحذر بانتظار أولى الخطوات التي ستتخذها الإدارة الأميركية الجديدة، فيما تلوح عدة مؤشرات على أن إدارة جو بايدن ستنتج إلى تبني استراتيجية مختلفة عن إدارة سلفه دونالد ترامب. ويراهن محللون على أن الإدارة الجديدة ستعمل على استعادة الدور الأميركي في سوريا بعد تراجعها بشكل كبير خلال المرحلة السابقة، لكن ذلك يبقى رهين تسويات مع الفاعلين في الأزمة وفي مقدمتهم روسيا وإيران.

لندن - تدور تساؤلات تراود المراقبين السياسيين عما يمكن أن تحمله الرياح الأميركية إلى السوريين مع وصول الرئيس الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض قادما من مدرسة سياسية مغايرة عن سلفه دونالد ترامب، الذي لم يفعل الكثير بحسب البعض للتأثير أكثر على نظام بشار الأسد الذي لم يسقط من اندلاع انتفاضة شعبية قبل عشر سنوات. ويبدو أن استمرار دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شرق سوريا، والوجود الإيراني، وتتمركز روسيا على البحر المتوسط، والعلاقة مع تركيا، ستمثل كلها محاور كبرى لكيفية التعاطي الأميركي مع القضية السورية، وقد تبين إدارة بايدن إجراءات أكثر خشونة ضد القوات الإيرانية المنتشرة على الأراضي السورية، وضد النفوذ الروسي أيضا.

### ميول طاقم بايدن

لا تحدث تغييرات جذرية على صعيد السياسات الخارجية الأميركية باختلاف الرؤساء والأحزاب، فالإدارات المتعاقبة على نوعها تخضع إلى استراتيجيات موحدة بعيدة المدى، مرتبطة بمصالح قومية عليا ثابتة للبلاد، والقول الفصل في المحصلة يكون للمؤسسات وليس للأشخاص، وتعتبر فترة ترامب حالة فريدة في التاريخ الأميركي. ومع ذلك، تبقى للرئيس وإدارته هوامش كثيرة تسمح بحيز واسع من التغييرات في الداخل والخارج. وتكتسب هذه الهوامش أهمية إضافية، عندما يتعلق الأمر بإحداث تغييرات ملموسة في مسار البوصلة الأميركية، بالنسبة إلى دول كثيرة، دون أن يؤثر ذلك على المصالح الكبرى للولايات المتحدة. وغالبية الطاقم القياسي الذي عينه بايدن، وفي مقدمتهم وزير الدفاع الجديد لويد أوستن، ونائبة كامالا هاريس، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جاك سوليفان، لهم مواقف مناهضة وحادة من بشار الأسد بشكل شخصي، ومن نظام حكمه "القمعي" بشكل عام. وعمل بايدن خلال حملته الانتخابية الرئاسية على استمالة الناخبين من خلال إطلاق الوعود بتحقيق



جوب بايدن، الرئيس المنتخب للولايات المتحدة.



### إزاحة نظام الأسد يحتاج إلى عقد تسويات سياسية

وفي حكم المؤكد، أن تستمر إدارة الرئيس بايدن في تطبيق القانون، عبر فرض حزم إضافية من العقوبات بموجبها، وربما تذهب لجهة توسيعها لتشمل النشاط العسكري للنظام، للحد من تفكيره بالإقدام على المزيد من العمليات العسكرية ضد مناطق سيطرة المعارضة، ما سيتسبب في المزيد من الدماء والتهجير.

غالبية أعضاء فريق بايدن لديهم مواقف مناهضة وحادة من بشار الأسد بشكل شخصي، ومن نظام حكمه القمعي بشكل عام

ورغم أن القانون يتيح للرئيس الأميركي رفع العقوبات في حال لمس جدية في التفاوض من قبل نظام الأسد، شرط وقف الدعم العسكري الروسي والإيراني، أو لإنسحاب تتعلق بالأمن القومي الأميركي، إلا أن هذا الخيار، في حال فكر فيه بايدن سيكون محط نقاش كبير في الكونغرس، وسيتوجب عليه إقناع النواب بالأسباب الموجبة لذلك.

ويرى محللون أن إعادة عقارب الساعة إلى العام 2015 يبدو مستحيلا، وإذا فشلت الدبلوماسية مرة أخرى، فإن انتشار الأسلحة، وانهايار الاقتصاد الإيراني المحتضر قد يتبعان ذلك، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تبعات خطيرة على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

ويبقى الاختبار الأهم لسياسات الرئيس بايدن وإدارته في سوريا، مدى تعاطيه مع قرار مجلس الأمن 2254، وجديته في دفع عملية الانتقال السياسي، ومنع نظام الأسد من فرض أمر واقع، من خلال إجراء انتخابات صورية يكتسب منها شرعية زائفة تستند عليها موسكو في إطالة أمد معاناة السوريين.

وفي خضم ذلك، قد تستمر إدارة بايدن في اتباع بعض السياسات التي اتخذتها إدارة ترامب، كرفض عقوبات على دمشق والتي يجسدها "قانون قيصر"، فمنذ اعتماده قبل عام تقريبا أصبح قانونا أميركيا نافذا وعابرا للتوجهات السياسية للإدارات الحاكمة، سواء بالنسبة إلى الديمقراطيين أو الجمهوريين على السواء. وبموجب هذا القانون، طبقت إدارة ترامب عقوبات صارمة طالت نظام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين، والعديد من الشخصيات والمؤسسات اللبنانية.

إلى المشهد السوري بقوة بعد تعيينه مستشارا في مجلس الأمن القومي الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### سياسة جديدة

ترك إدارة بايدن أن يقاء نظام الأسد ستترتب عليه تداعيات خطيرة، في مقدمتها استمرار معاناة الشعب السوري، وتدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وتوفير أرضية خصبة للمنظمات الإرهابية المتطرفة، واحتمال عودة الاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع، مما قد ينعكس سلبا على استقرار دول الجوار.

ويشكل تعهد بايدن بالعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، هاجسا يورق السوريين خشية انعكاسه على استمرار تواجد إيران في سوريا. لكن إحياء اتفاق تم تعطيله لسنوات لن يكون سهلا، حيث هناك فرصة بان تطالب الولايات المتحدة والدول الأوروبية إيران بالمزيد من التنازلات، خصوصا في ما يتعلق بملف برنامجها الصاروخي المثير للجدل، وكذلك دعم طهران للمليشيات المسلحة تعتبرها الولايات المتحدة وأوروبا مزعومة للاستقرار.

أوباما، إلى مجلس الأمن القومي، قبل أن ينتقل إلى وزارة الخارجية ليعمل

كنايب لوزير الخارجية جون كيري في ذلك الوقت، قائلاً "فشلنا في منع وقوع خسائر مروعة في الأرواح وفي منع النزوح الجماعي للناس داخليا في سوريا، وبالطبع في الخارج كلاجئين". وشدد على أنه في الوقت الذي كان لدى الولايات المتحدة نفوذ ما متبق في سوريا لمحاولة تحقيق بعض النتائج الإيجابية، لسوء الحظ، قامت إدارة ترامب بتحويل ذلك إلى حد ما للانحياز الكامل في سوريا.

ورغم أن بليكن كان مهندس الاتفاق النووي الإيراني الذي تسعى طهران إلى إحيائه من جديد، إلا أنه كان في نفس الوقت من دعاة توجيه ضربة عسكرية لاسد بعد تخليه خطوط أوباما الحمراء. أما بريت ماكغورك، المبعوث السابق للتحالف الدولي لقتال تنظيم داعش، الذي استقال احتجاجا على قرار ترامب أواخر 2018 بسحب القوات الأميركية من سوريا، فقد اعتبر ذلك "انقلابا كاملا على السياسة المرسومة سابقا".

والآن يعود ماكغورك، الذي عرف خلال توليه منصب مبعوث التحالف الدولي منذ 2015 حتى أواخر 2018، بدعوه المطلق للاكتراد في شرق سوريا،

# قضية اللاجئين تحد إضافي أمام تثبيت السلام في السودان

وبعد قرابة عقدين من الصراع في منطقة دارفور والذي تسبب في وقوع هجمات مسلحة ضد المدنيين وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ونزوح واسع النطاق، لم يتمكن، وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حوالي 1.6 مليون شخص من العودة إلى ديارهم حتى الآن، حيث لا تزال هذه المناطق غير آمنة.

وحمل رئيس التحالف السوداني خميس عبدالله أكبر السبت، نظام الرئيس المعزول عمر البشير، المسؤولية عن النزاع القبلي في ولاية غرب دارفور، والذي يحتضن 13 مخيما للنازحين. وقال إن "ما يحدث من نزاع في ولاية غرب دارفور ليس قبليا، وإنما هو بخيط من النظام البائد الذي سلح بعض القبائل بصورة منهجية لتحقيق بعض المصالح السياسية". وتبدو مشكلة نزح السلاح أزملة، فالاشتباكات القبليّة في إقليم دارفور، خلقت 250 قتيلا و100 ألف نازح منذ منتصف هذا الشهر، وفي مسعى لمعالجتها، أكد رئيس التحالف السوداني، الذي يضم 15 فصيلا وهو أحد مكونات الجبهة الثورية، أنه تم الاتفاق على إنشاء قوى لحماية المواطنين قوامها 20 ألف جندي من حركات الكفاح المسلح والأجهزة الأمنية المختلفة.

والتي ظلت على مدى عقود تستضيف اللاجئين الإثيوبيين والإريتريين والتشاديين وغيرهم من المدنيين في الدول المجاورة للسودان. واستقبل مخيم أم راكوبية في ولاية القضارف الألاف من اللاجئين الإثيوبيين، خلال ثمانينات القرن الماضي إبان موجة الجفاف والمجاعة التي ضربت القرن الأفريقي، وكان بعضهم من اليهود الفلاشا الإثيوبيين الذين أقاموا في المخيم قبل أن يتم ترحيلهم إلى إسرائيل.



أى حلول عملية لحل أزمة النازحين

عمرها عقود، سببتها السياسات الداخلية والخارجية للنظام السابق، والتي جعلتهم يدفعون ثمنها على شتى الأصعدة، في وقت تقل فيه المساعدات الدولية، مما يراكم المشكلات الاقتصادية والإنسانية.

ويستهدف الاحتجاج بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن الأمين العام لحكومة ولاية القضارف الباقر مالك، حل مشكلة النازحين بولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والخرطوم وكسلا، فضلا عن القضارف،

سلطات الإقليم، وأدى إلى نزوح الآلاف من المواطنين وهم يعيشون في ظروف إنسانية سيئة، بحسب ما رصدته منظمات دولية.

وكانت مفوضية اللاجئين السودانية قد أعلنت الأحد الماضي ارتفاع عدد اللاجئين الإثيوبيين إلى أكثر من 66 ألف شخص، وإن العدد مرشح للارتفاع. وثمة مخاوف من أن ترشح هذه الأزمة بوجه آخر قد يزيد من تعقيد المشكلات رغم أن كافة القوى السياسية تتفق على أن حل هذه المشكلة أمر لا مفر منه.

ولكن هذه القضية لم تكن سوى تحدٍ إضافي للحكومة الانتقالية السودانية، لحل قضية اللاجئين بشكل براعي ظروف الدولة بسبب أزمتها المالية من ناحية، ومساعدة النازحين من ناحية أخرى، ولذلك تستضيف العاصمة الخرطوم الأربعة وعلى امتداد ثلاثة أيام، اجتماعا رفيع المستوى تشرّف عليه منظمة رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية بشرق أفريقيا (إيغاد)، بشأن إيجاد الحلول والعائدين والمجتمعات المستضيفة.

وتتزايد مخاوف السودانيين من تعقيد الأزمة الاقتصادية مع وصول اللاجئين الإثيوبيين، حيث لا يزال بلدهم يعاني من تبعات أزمات سياسية واقتصادية

الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، بل أيضا لأنها قلبت العالم رأسا على عقب بعد أن فتحت ملفات عديدة، بعضها له علاقة بالحرب على الإرهاب، وبعضها الآخر كشف عن أبعاد جديدة في العلاقات الدولية والازمات الداخلية للمجتمعات المستقبلية، خصوصا المجتمعات التي تعاني أصلا من أزمات داخلية.



إيغاد تستاعد السودان على وضع خطة لحل أزمة النزوح

كما تعتبر من أهم الملفات التي تورد أفريقيًا، خاصة مع تصاعد حدة التوتر والصراعات والحروب في عدد من البلدان، إما بسبب حروب أهلية وإما بسبب تفاقم ظاهرة الإرهاب، التي تمددت في السنوات الأخيرة لتزيد في تعقيد وضع القارة. ووجدت الخرطوم نفسها اليوم بعد أشهر من توقيع كافة المكونات والقوى السياسية اتفاقية السلام الشامل للقطع مع فترة حكم نظام عمر البشير، في مواجهة اللاجئين القادمين من إقليم تيغراي هربا من الحرب، التي شنتها قوات الحكومة الاتحادية الإثيوبية على

الخرطوم - لم يخف الكثير من المسؤولين السودانيين والمراقبين السياسيين قلقهم من عدم تمكن الخرطوم من تراكمات السنوات الماضية لمواجهة التحديات الكبيرة، التي تواجه الحكومة الانتقالية في ضوء الأزمات المتفاقمة في البلاد، بالنظر إلى مسار السلام وتنفيذ مخرجاته على الأرض، وخاصة في ما يتعلق بقضية اللاجئين، التي تطرح نفسها بقوة الآن.

ويحاول السودان جاهدا وضع يده على جذور أزمات الهامش في البلاد وعدم ترك أي ذبول قد تؤدي إلى مشكلات مستقبلية تعرقل تثبيت عملية السلام بالشكل المطلوب، ويبدو أن معالجة أزمة اللاجئين على أرضه، سيكون أساس مستدامة أصبحت أصرا لا مفر منه في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة.

ويحتاج تثبيت السلام والخطوات المرتبطة به، مثل العودة الطوعية وبناء القدرات في مناطق الحرب وعمليات الدمج والتسريح، إلى تمويلات تقدر بنحو عشرة مليارات دولار، من الواجب توفيرها سريعا لإنهاء مجموعة من المشكلات العاجلة، وتهيئة الأجواء لتحقيق تطورات الوضع. وتتخذ أزمة اللاجئين أهمية كبرى في السياق الدولي، ليس فقط لكونها الأزمة